

ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

Controls for the distribution of the state budget and its importance in achieving local development

أحمد شطة *

جامعة عمارثليجي الأغواط

Chattaahmed03@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2023 /02 /17 تاريخ قبول المقال: 2023 /03 /01 تاريخ نشر المقال: 2023 /03 /19

الملخص:

بذلت بلادنا الجزائر جهودا كبيرة لبلوغ الأهداف المسطرة في إعلان الأمم المتحدة للألفية في شهر سبتمبر من سنة 2000 ، وذلك من خلال تخصيص ميزانيات ضخمة وموارد بشرية كبيرة لهذا الغرض، حيث لعبت الميزانية العامة للدولة الدور الأساسي في ذلك .

وبما أن للميزانية دور بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف المسطرة في هذه الاتفاقية ، ارتأينا أن نتطرق في هذه الدراسة لأهم ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية المتوخاة في هذه الاتفاقية.

الكلمات المفتاحية: ميزانية الدولة – التنمية المحلية – السياسة العامة

Abstract:

Our country, Algeria, made great efforts to achieve the goals outlined in the United Nations Millennium Declaration in September of the year 2000, by allocating huge budgets and large human resources for this purpose, as the state's general budget played the main role in that.

ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

And since the budget has a very important role in achieving the goals outlined in this agreement, we decided to address in this study the most important controls for distributing the state budget and its importance in achieving the local development envisaged in this agreement.

Keywords: Government Budget - local development - Public policy

مقدمة:

لقد تم التوقيع على إعلان الأمم المتحدة للألفية في شهر سبتمبر من سنة 2000 ، حيث صار لزاما على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام على فحوى هذه الاتفاقية القاضية بمكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمية و التمييز ضد المرأة، حيث يسعى هذا الإعلان إلى تحفيز التنمية من خلال تحسين الظروف الاجتماعية و المعيشية والاقتصادية خصوصا للبلدان الأكثر فقرا في العالم .

والجزائر عملت جاهدة لبلوغ الأهداف المسطرة في هذه الاتفاقية وذلك من خلال تخصيص ميزانيات ضخمة وموارد بشرية كبيرة لهذا الغرض، حيث لعبت الميزانية العامة للدولة الدور الأساسي في ذلك .

و في هذا المنوال قمنا بتحديد الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي :

كيف يمكن لميزانية الدولة أن تساهم في تنفيذ السياسة العامة في الجزائر نحو الأهداف التنموية للألفية ؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية قصد ضبط الدراسة، وهي كالتالي:

1- ما هي الضوابط الممكن إتباعها من أجل ضمان التوزيع الجيد لميزانية الدولية.

2- ما المقصود بميزانية الدولة؟ وما هي المبادئ التي تحكمها؟

3- ما المقصود بالتنمية المحلية؟ وفيما تتمثل مجالاتها؟

4- ما هي انعكاسات توزيع ميزانية الدولة على التنمية المحلية لتحقيق أهداف الألفية في الجزائر؟

و لتسهيل الدراسة قمنا بتقسيمها إلى محورين رئيسيين و هما:

ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

- 1- ضوابط توزيع ميزانية الدولة: حيث تطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة حول ميزانية الدولة إضافة إلى مبادئ و ضوابط إعداد ميزانية الدولة.
- 2- انعكاسات توزيع الميزانية على التنمية المحلية : و سلطنا الضوء على مفهوم و مجالات التنمية المحلية، و أثر توزيع إيرادات و نفقات الدولة على التنمية المحلية.

المبحث الاول: ضوابط توزيع ميزانية الدولة

قبل التطرق الى ضوابط توزيع ميزانية الدولة يقتضي البحث في الموضوع التعرّيج على المفاهيم العامة المناطة بميزانية الدولة.

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول ميزانية الدولة

إن للميزانية العامة للدولة أهمية بالغة من الناحية السياسية إذ هي أداة في صالح السلطة التشريعية لمسائلة السلطة التنفيذية وتقييدها ، كما أن للميزانية العامة أهمية حساسة من الناحية الاقتصادية فهي تنعكس في العديد من الدول على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، إذ أن هناك علاقة وثيقة بين النشاطات المالية للدولة و التنمية المحلية .

الفرع الاول : تعاريف مختلفة لميزانية الدولة

هناك عدة تعريفات مختلفة لميزانية الدولة أوردتها العديد من المؤلفات التي تطرقت للميزانية سواء منها المتخصصة أو العامة ، يمكن أن نستعرض بعضا منها فيما يلي :

اولا- التعريف الأول : الميزانية العامة هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد ، والذي تعترزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع¹.

¹ محمد عباس محرز ، اقتصاديات المالية العامة ، د م ج ، ط 2 ، 2005 ، ص 383.

ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

يستخلص من هذا التعريف أن ميزانية الدولة تتأثر بتأثر النشاط الاقتصادي لهذا الأخيرة ، وأن ميزانية الدولة يمكن اعتبارها برنامجا أو خطة واضحة الأهداف تخدم المجتمع ، تنوي الحكومة تنفيذها في خلال السنة المقبلة ، أي أن إعداد واعتماد الميزانية يكون قبل بداية السنة المالية .

ثانيا- التعريف الثاني : الميزانية العامة عبارة عن بيان تقديري لما يجوز للحكومة إنفاقه وما ينتظر أن تجنيه من المال خلال فترة معينة من الزمن ²

ثالثا- التعريف الثالث : الميزانية العامة عبارة عن تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة في فترة مقبلة ³.

رابعا- التعريف الرابع : وهو التعريف الذي جاء به شيروود إذ يرى أن الميزانية هي عبارة عن خطة شاملة متمثلة بأرقام ، إذ تقوم الدولة بتحضير برنامج كامل ومتكامل لفترة محددة ، تضمنه تقديرا للمشاريع والنفقات ومصادر التمويل الضرورية للإنفاق .

خامسا- التعريف الخامس : وهو ما ذهب إليه آرون ويلدا فيسكي في مؤلفه الشهير تسيير عملية الميزانية ، إذ وُظف فيه تسعة تعاريف لكلمة ميزانية ⁴ فهي عبارة عن وثيقة تحتوي على كلمات وأرقام و تقترح نفقات لأغراض و بنود معينة ، كما أنها عبارة عن تنبؤ إذ تصبح وسيلة ارتباط بين المصادر المالية والسلوك الانساني لتحقيق أهداف وسياسات معينة ، ويرى أنها عبارة عن عقد مبرم بين البرلمان والسلطة التنفيذية ⁵.

الفرع الثاني : تعريف الميزانية العامة حسب التشريع الجزائري

تجسد قانون الميزانية في الجزائر في شكل قانون تحت رقم 84-417 حيث عرفها هذا الأخير في مادته السادسة بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة

² زاوي أسماء ، دور الميزانية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الأغواط ، 2009 ، ص06.

³ علي زغدود ، المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4 ، 2005 ، ص 69.

⁴ سليمان اللوزي ، إدارة الموازنات العامة ، دار المسيرة والنشر والتوزيع والطباعة ، 1997 ، ص 14.

⁵ المرجع نفسه ، ص 15.

ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها⁶.

كما تطرق لها قانون 21-90 و عرفها على أنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار من بينها نفقات التجهيز مثلا⁷.

ومن الملاحظ أن كلا القانونين اتفقا على أن الميزانية هي عبارة عن وثيقة سنوية تقرر بموجبها الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية ، وعليه فالميزانية تتركز على مبدئين أساسيين هما : التوقع و الترخيص من السلطة المختصة .

المطلب الثاني: مبادئ وضوابط إعداد الميزانية العامة و أهميتها

سننطلق فيما سيأتي لأهم المبادئ و الضوابط التي تتحكم في إعداد الميزانية العامة للدولة وذلك بشيء من الإلمام والتبسيط في آن واحد .

الفرع الأول: مبادئ الميزانية العامة وضوابط إعدادها

تقتضي الدراسة فكريا التعرف على تلك المبادئ التي تحكم الميزانية العامة ثم نتناول الضوابط التي المعدة لها.

أولاً: مبادئ الميزانية العامة

1-مبدأ السنوية:

تتم تقديرات الميزانية العامة للدولة لفترة زمنية معينة ومحددة بسنة.في أغلب الحالات ، حيث أن اختيار المدة وتحديد لها بسنة يعود إلى مايلي :

- صعوبة وضع تقديرات مدققة لبعض الإيرادات والنفقات إذا كانت المدة أكثر من سنة وذلك لتباعد الفترة مما يؤثر على ضرب مخططات الرقابة

⁶قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07/08/1984 المتعلق بقوانين المالية (المادة 06).

⁷قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العامة (المادة 03).

ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

- سهولة تغطية المؤثرات الموسمية التي قد يكون لها أثر على الإنفاق العام والموارد العامة .

- إعداد الميزانية وتحضيرها واعتمادها يستلزم مجهودات معتبرة ومدة لا تقل عن سنة.

ورغم كل ذلك هناك استثناءات ترد على هذا المبدأ :

الميزانية الاثنا عشري (الشهرية) : و هذا أسلوب تلجأ إليه الدولة في الحالات التي لا تتمكن فيها من وضع تقديرات محددة لأرقام ميزانيتها كحالة الحروب مثلاً فهنا تلجأ إلى وضع اعتمادات شهرية مبنية على أساس ميزانية السنة الماضية

الاعتماد التكميلي أو الإضافي : في بعض الأحيان قد يحدث خطأ في عدم إقرار نقطة معينة أو يقع خطأ في تقدير أرقام بند من بنود الميزانية إليها عند إعدادها، فهنا قد تلجأ الدولة إلى إقرار اعتمادات إضافية أو تكميلية تلحق بالاعتمادات الأصلية الخاصة بها أو لتمويل نفقة لم تدرج لها اعتمادات في الميزانية.

- **الموازنة الدورية :** الهدف منها التأثير في الحالة الاقتصادية، ففي حالة الازدهار تحجم الدولة عن بعض الإنفاق العام لتصرفها في حالة الركود بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

- **إعتمادات الدفع :** حيث ترصد اعتمادات المشاريع التي تتجاوز في مدتها السنة المالية وبالتالي يتم أخذ الموافقة من السلطة التشريعية على الحصة السنوية من هذه الاعتمادات (برامج التجهيز في الجزائر)

3- مبدأ عدم التخصيص :

و نقصد به أن تمويل كافة النفقات العامة للدولة دون التمييز بين إيراد و آخر حسب مصدره بحيث يتم خلط جميع الإيرادات التي تم تحصيلها لحساب الدولة في مجموعة واحدة.

4- مبدأ الشمول (العمومية) :

المقصود أن تكون الموازنة العامة للدولة شاملة لجميع الإيرادات و النفقات بحيث تظهر الإيرادات إجمالاً بدون خصم أي نوع من المصروفات المتعلقة بجبايتها ويتم صرف المصروفات في حدود الاعتمادات المخصصة بالموازنة فقط وهو ما يعرف بقاعدة عدم تخصيص الإيرادات وتخصيص النفقات. لكن قد تطرأ على هذا المبدأ بعض الاستثناءات أهمها :

ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

- صافي بعض أنواع الإيرادات : مثل إيراد رسوم بعض الطوابع الذي يخصم منها مستحقات وعمولة بائعها.

- الميزانيات الملحقة : وهي ميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للدولة لكنها ترتبط بها عن طريق حسابات، فإذا حققت هذه الميزانيات الملحقة فائضا أوردته الميزانية العامة كإيرادات في حساباتها أما إذا حققت عجزا فتسدد الميزانية العامة للدولة .

مبدأ الوحدة :

والمقصود بهذا المبدأ هو أن تكون للدولة ميزانية واحدة تحتوي على جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة على اختلاف قطاعاتها.

-مبدأ التوازن :

الغرض من هذا المبدأ هو إيجاد توازن رقمي بين إيرادات الميزانية و نفقاتها، بمعنى أن تكون الإيرادات مساوية للنفقات .

لكن من الملاحظ أنه تم التخلي عن هذا المبدأ في الميزانية العامة للدولة إذ أن تطبيق عجز الميزانية يسمح بتأخير المخطط السنوي للتنمية من ناحية و القيام بتقييم للمؤسسات من جهة أخرى.

الفرع الثاني- ضوابط إعداد الميزانية

إضافة إلى ما تقدم ذكره من القواعد الأساسية التي تعتبر هامة هناك قواعد أخرى وإن كانت ثابتة فهي تعمل على تسهيل مهمة المتعاملين مع الميزانية سواء أعضاء في الحكومة أو البرلمان أو المصالح العمومية بل حتى أفراد المجتمع وهي :

أولا- المرونة :

المقصود بها السهولة في تنفيذ الميزانية مراعاة لما قد تواجهها خلال السنة .

ولتحقيق هذه القاعدة لا بد من :

- السماح بالنقل بسهولة من بند لآخر في باب واحد.

ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

- إمكانية النقل من مجموعة إتمادات داخل باب واحد من ناحية إلى إتمادات نفس الباب في ناحية ثانية.

ثانيا- الوضوح :

ونعني به أن تتسم الميزانية العامة بالوضوح الذي يسهل عملية فهم جميع تفصيلات الميزانية إذ لا تدرج الاعتمادات بصفة مجملة بل مفصلة. ومن الأساليب التي تساهم في وضوح الميزانية تبويبها وعرضها بوسائل بسيطة إضافة إلى إمكانية استخدام الرسومات البيانية و الأشكال الهندسية.

ثالثا- العلانية :

و يسميه البعض بمبدأ النشر و الإشهار، إذ لا يكفي أن يتم عرض الميزانية على الهيئة التشريعية وإن كانت ممثلة للشعب ، بل من الضروري أن يكون الرأي العام مطلعاً على مراحل إعدادها و تنفيذها عن طريق مناقشتها من طرف البرلمان.

غير أن هذه العلانية لا يتم اللجوء إليها في بعض الأحيان خصوصا في الحالات التي تمس بالمصلحة العليا للدولة إذ من غير المعقول مناقشة الشؤون الحربية علانية .

رابعا- الدقة :

إن لما يحدث من انحرافات في البيانات المتوقعة والبيانات الحقيقية أثر بالغ في المجال المالي والاقتصادي لأن الحكومة قد بنت برامجها على احتمالات خاطئة، الشيء الذي سيؤدي بها إلى إعادة تقدير لميزانياتها ثم تقديمها للبرلمان للمصادقة عليها.

الفرع الثالث : أهمية الميزانية العامة

تتعرض أهمية الميزانية من الناحية السياسية ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

اولا - أهمية الميزانية من الناحية السياسية

للميزانية أهمية كبيرة إذ أنها تخضع للرقابة الدائمة من قبل المجالس النيابية ، فالهيئة التنفيذية مجبرة على تقديمها كل عام لمشروع الميزانية للمصادقة أمام نواب الشعب الذين لهم الحق في تعديل الاعتمادات

ضوابط توزيع ميزانية الدولة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية

أو رفضها ، كما أن الميزانية تظهر الاختيارات والتوجهات العامة للدولة ، كما تسمح لنا قراءة متأنية للميزانية باستخلاص حجم روابط الدولة الخارجية بفضل معرفة نسبة مساهمتها في ميزانية المنظمات الدولية ، والمبالغ المخصصة لبعثاتها الدبلوماسية في الخارج ، والإعفاءات و التداعيات المقدرة للجاليات الأجنبية التابعة لبعض الدول⁸ .

ثانيا- أهمية الميزانية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

كما أن للميزانية أهمية كبيرة من الناحية السياسية فإن لها أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية فهي تضع التوجهات الاقتصادية للدولة موضع التنفيذ ، وتعتبر الميزانية من أهم ما تلجأ إليه الدول المتخلفة لتعبئة طاقاتها الاقتصادية ، وتحقيق التكامل وزيادة الانتاج الوطني⁹ .

أما من الناحية الاجتماعية فإن للميزانية دور هام في إعادة توزيع الدخل الوطني ، فالدولة من خلال ما تفرضه من ضرائب وما تنفقه من نفقات عامة تعيد توزيع الدخل الوطني بين المواطنين مما يؤثر على تغيير النظام الاجتماعي والنسبة الاقتصادية ، كما أنه من خلال الميزانية يمكن للمواطنين التعرف على البرامج ووسائل توزيع الثروة على الأقاليم وفئات وشرائح المجتمع المختلفة¹⁰ .

المبحث الثاني : انعكاسات توزيع ميزانية الدولة على التنمية المحلية

يستوجب منا البحث ضرورة التعرف على مفهوم التنمية المحلية و الأهداف التي تصبو إليها.

المطلب الاول : مفهوم التنمية المحلية وأهدافها

لقد ظهر مفهوم التنمية المحلية كمصطلح حديث في الأدبيات الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية، ليشير إلى آلية جديدة لتنمية المجتمع المحلي يجري بمقتضاها التخطيط لمختلف العمليات و تنفيذها على أساس تعاون الجهود الأهلية و الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للمجتمعات

⁸بساعد علي ، المالية العمومية ، المعهد الوطني للمالية ، 1992 ، ص 48 و 49.

⁹علي زغودود ، مرجع سابق ، ص 71.

¹⁰سليمان اللوزي ، مرجع سابق ، ص 17.

ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

المحلية، عبر عملية تعبئة و تنظيم مجهود أفراد المجتمع، و جماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية، لحل مشكلات المجتمع و تهيئة مقومات الحياة الكريمة لأفراده¹¹.

الفرع الاول : مفهوم التنمية المحلية

إن التنمية المحلية عملية يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم محدثة بذلك تغييرات جذرية وهيكلية في الهيكل الاقتصادي، فهي تمثل دخول الاقتصاد القومي مرحلة النمو الذاتي . كما تعرف أيضا أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكل في الإنتاج .

من خلال هذا التعريف يتضح لنا بأن التنمية تمس جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية، ومن هذا المنطلق فإن التنمية هي عملية تحديث وتطوير للمجتمع، حيث تسمح بزيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، أي أن التنمية تكون لفترة طويلة وتسمح بتوزيع عادل للدخل لصالح الطبقة الفقيرة للتخفيف من حدة الفقر والقضاء على الطبقة في المجتمع.

كما أن التنمية المحلية هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية

الهدف العام من التنمية المحلية يراد به تحقيق مستوى رفاهية متوازن لكل أفراد المجتمع مهما كانت مراكزهم وذلك من خلال القضاء على الفقر والجهل والتخلف، بفتح مناصب شغل عن طريق المشاريع المستحدثة، مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القدرة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر، وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية، خاصة في الريف من أجل ضمان التمدن للأطفال وكذا فك العزلة عن هذه المناطق، ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا .

¹¹ بلقاسم نويصر التنمية المحلية التشاركية و الدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية،

ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

كما يجب المضي قدما في مبدأ اللامركزية والتي تعني استقلالية الإدارة المحلية في وضع المشاريع المناسبة لها على اعتبار أنها أقرب إلى المواطن وأعلم باحتياجاته والنقائص التي يعاني منها، كما يجب اشعار المواطن بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وذلك من خلال تحفيزه بتقديم الدعم المادي والمعنوي له .

المطلب الثاني : أثر توزيع الإيرادات و النفقات الدولة على التنمية المحلية

نستعرض في هذا المطلب ما ينتج عن توزيع إيرادات الدولة وتحديثه من اثر اتجاه التنمية المحلية.

الفرع الأول: أثر توزيع الإيرادات الدولة على التنمية المحلية

سنركز في ذلك على أثر الضرائب وأثر القروض العامة .

اولا- أثر الضرائب على التنمية :

هناك غرضان من فرض الضرائب في الدول النامية على وجه الخصوص سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة هما : الحصول على موارد مالية لتمويل الإنفاق العام¹² على برامجها كالصحة والتعليم، والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية ، وتوفير رؤوس الأموال للمشاريع العامة وهذا هو الهدف التمويلي للضرائب.¹³

الامتيازات الضريبية والتحفيزات المالية ، خصوصا ما تعلق منها بالمشاريع الخاصة ، إذ أن الدولة تقدم مجموعة من الامتيازات للمستثمرين الأجانب بغية توطين مشاريعهم فيها ، مما يزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ، أي بهدف تشجيع الاستثمار وهذا هو الهدف الاستثماري للضرائب.¹⁴

وقد تطرق ميشيل تودارو في مؤلفه الشهير " التنمية الاقتصادية " لمجموعة المبادئ الاقتصادية والادارية التي على أساسها يتم اختيار السلع التي يتم فرض الضرائب عليها ، و أبرز هذه المبادئ نذكر مايلي :

¹² سعيد عبدالعزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، 2007 ، ص303.

¹³ ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ص 766.

¹⁴ سعيد عبدالعزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي، المرجع نفسه، ص 310.

ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

يجب أن تكون السلعة الخاضعة للضريبة منتجة أو مستوردة بواسطة عدد محدود من المؤسسات ، بغية التحكم في التهرب الضريبي .

يجب أن تتمتع هذه السلعة بنوع من المرونة في الطلب الداخلي ، إذ كلما ارتفع دخل المستهلك زاد تحصيل الدولة ومنه الزيادة في التنمية المحلية .

ينبغي أن تكون مرونة الطلب السعرية على هذه السلع منخفضة ، بحيث لا يتأثر الطلب على هذه السلع كثيرا نتيجة ارتفاع أسعار البيع بسبب فرض الضريبة .¹⁵

لكن يجب مراعاة العدالة الاجتماعية ، إذ ينبغي تجنب فرض الضريبة على السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع وهي السلع التي تستهلكها الطبقة الفقيرة على الرغم من توفرها على المبادئ الاقتصادية التي تجعلها خاضعة للضريبة ، بل يفضل فرضها على السلع الترفيهية الموجهة للفئات ذات الدخل المرتفع .

ثانيا- أثر القروض العامة على التنمية :

وهي مورد من موارد الدولة المالية ، و أداة من أدوات التمويل العام لما تنطوي عليه من تأثير على العبء المالي العام بين مختلف الفئات على مستوى الدخل الوطني وكيفية توزيعه، وفي حالة استخدام حصيلة القروض العامة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية (إنفاق استثماري) فإن ذلك يؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال وبالتالي الزيادة في الإنتاج مما يؤدي حتما إلى الزيادة في الدخل الوطني والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني : أثر توزيع نفقات الدولة على التنمية المحلية

إن للنفقات العامة آثار بالغة الأهمية على بل تشكل أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية، وهو ما يدخل في إطار دراسة السياسة المالية.¹⁶

¹⁵زاوي أسماء ، مرجع سابق ، ص 80.

¹⁶ Des idées pour la croissance .Economica , Michel Didier

ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

اولا- أثر النفقات الاقتصادية :

وهي المساعدات التي تمنح لبعض المشاريع سواء كانت عامة أو خاصة بغرض تشجيع الاستثمار و تحقيق التنمية الاقتصادية.¹⁷

فقد تكون هذه المساعدات بصورة مباشرة كالمساعدات النقدية ، و إما بصورة غير مباشرة على شكا إعفاءات ضريبية مما يشجع المستثمرين.

ثانيا- أثر النفقات الاجتماعية :

بحيث تكون بصورتين مختلفتين :

إذ تكون على شكل مبالغ نقدية ، مثل المبالغ المدفوعة للهيئات الخيرية أو إعانات البطالة ، أو تكون على شكل خدمات أي عينية ، مثل الانفاق على التعليم والصحة وهما من أكثر النفقات الاجتماعية العينية شيوعا ، وذلك بغرض تطوير العنصر البشري وزيادة كفاءاته الإنتاجية بسبب التعليم الجيد وتوفير الرعاية الصحية المناسبة .

الخاتمة:

استخلصنا من خلال دراستنا هذه أن قيام الدولة بوظيفتها المالية المتعلقة بتحقيق الاشباع العام من أجل النهوض بالتنمية المحلية تتطلب مجموعة من التدابير اللازمة لتغطية نفقاتها العامة ، وماهي الحاجة إلى الموارد المالية من الدخل الوطني، والذي يمثل مصدر القوة الشرائية في المجتمع، فكلما زادت النفقات العامة للدولة يؤدي إلى زيادة نظرية الإيرادات العامة وبالتالي تطوير حجم هذه الإيرادات .

وعموما خلصنا إلى مجموعة من النتائج هي ما يلي :

- ضرورة الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات وبالتالي تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة ومنه المضي نحو تحقيق تنمية هادفة .

¹⁷ قدي عبدالمجيد ، الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث ، 2013 ، ص 245 .

ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

- يجب الضغط على النفقات العامة إلى أدنى ما يمكن وضرورة المحافظة على توازن الميزانية وعدم اللجوء إلى القروض العامة أو الإصدار الجديد إلا في الحالات الاستثنائية حتى لا تؤثر على منابع التنمية المحلية .
- تعتبر النفقات والإيرادات كأهم الآليات الأساسية التي تستعملها الدولة من أجل رسم سياساتها العامة نحو تحقيق وضعية مثلى للتنمية .
- ينتهج الضبط الدقيق لتوزيع إيرادات ونفقات الدولة نفس مسار التنمية الجيدة التي ترسم من خلال السياسة العامة التي تتبناها الدولة .
- الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي وبالتالي تحقيق موازنة الدولة مما يؤدي إلى تحقيق تنمية محلية .
- إن السياسة العامة تستخدم في تنظيم المجال الاقتصادي والمالي للدولة لفترة معينة بصورة رئيسية، فنجاح التنمية الاقتصادية هو من نجاح السياسة العامة في الجزائر لتحقيق هدف واحد وهو إنجاح جهود التنمية المبذولة من طرف الدولة .

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- 01- قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07/08/1984 المتعلق بقوانين المالية.
- 02- قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العامة.

ثانياً: الكتب بالعربية

- 01- بلقاسم نويصر التنمية المحلية التشاركية و الدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر .
- 02- بساعد علي ، المالية العمومية ، المعهد الوطني للمالية ، 1992 .
- 03- زاوي أسماء ، دور الميزانية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الأغواط ، 2009 .
- 04- علي زغودود ، المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4 ، 2005 .



ضوابط توزيع ميزانية الدولة و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

- 05- محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة ، د م ج ، ط 2 ، 2005 .
- 06- سليمان اللوزي ، إدارة الموازنات العامة ، دار المسيرة والنشر والتوزيع والطباعة ، 1997 .
- 07- سعيد عبدالعزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، 2007 .
- 08- ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية .
- 09- قدي عبدالمجيد ، الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، 2013.
- ثالثا: الكتب بالعربية
- 01 Des idées pour la croissance .Economica , Michel Didier